

مرسوم رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨  
بالتصديق على مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الجريمة  
بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية إيطاليا

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثاني عشر من شهر صفر عام ١٤٣٤ هجرية ، الموافق للخامس والعشرين من شهر ديسمبر عام ٢٠١٢ ميلادية ،  
وعلى اقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،  
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الجريمة بين حكومة دولة قطر  
وحكومة جمهورية إيطاليا ، الموقعه بمدينة روما بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٢ ،  
المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨)  
من الدستور .

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .  
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

قيم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٣ / ٧ / ١٤٣٩ هـ

الموافق : ٢٠ / ٣ / ٢٠١٨ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الجريمة بين  
حكومة دولة قطر  
وحكومة جمهورية إيطاليا**

إن حكومة دولة قطر متمثلة بوزارة الداخلية بدولة قطر،  
وحكومة جمهورية إيطاليا متمثلة بوزارة الداخلية بجمهورية إيطاليا ،  
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان" ،  
وإدراكاً منهما لعلاقات الصداقة بين البلدين ،  
ورغبة منهما في تطوير هذه العلاقات ،  
وحرصاً منهما على تعزيز وتطوير صيغة التعاون المشترك في مجال مكافحة خطر انتشار  
الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من  
الجرائم الخطيرة ،  
وتأكيداً للقرار رقم ٤٥ / ١٢٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٩٠  
حول التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة ، والاتفاقية الوحيدة حول المخدرات ( بتاريخ  
٣٠ مارس ١٩٦١ ، نيويورك ) كما هي معدلة بالبروتوكول الإضافي ( بتاريخ ٢٥ مارس  
١٩٧٢ ، جنيف ) ، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المؤثرات العقلية ( بتاريخ ٢١  
فبراير ١٩٧١ ، فيينا ) ، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات  
العقلية ( بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، فيينا ) ، و" خطة العمل العالمية " ( بتاريخ ٢٣ فبراير  
١٩٩٠ ، نيويورك ) التي وضعت برعاية الأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة  
المنظمة عبر الوطنية الموقعة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ في باليرمو.

## مادة (١)

يتعاون الطرفان فيما بينهما، في إطار هذه المذكرة، وفي نطاق اختصاصهما، وطبقاً لقوانينهما الوطنية في مجال مكافحة الجريمة بصفة عامة، وفي الحالات التي يتطلب فيها منع وكشف وقمع الجريمة ومرتكبيها القيام بعمل مشترك بين السلطات المختصة في كلا البلدين. ويقوم الطرفان، على وجه الخصوص، بالتعاون وتبادل المعلومات والمساعدة طبقاً لقوانينهما الوطنية في مجال مكافحة الجرائم التالية:

١. الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة ومشتقاتها، والمواد الكيماوية والعقاقير ذات الصلة.
٢. الإرهاب .
٣. الجرائم المنظمة .
٤. التزييف والتزوير بجميع أنواعها .
٥. التهريب بجميع أنواعه .
٦. تهريب الأسلحة النارية والذخائر والمتفحرات .
٧. غسل الأموال .
٨. بطاقات الائتمان .
٩. الحاسب الآلي وشبكة المعلوماتية العالمية (انترنت) .
١٠. أمن الموانئ والمطارات والمنافذ .
١١. الهجرة غير المشروعة .

## مادة (٢)

يقوم الطرفان بتعزيز التعاون وتقديم المساعدة المتبادلة في مجال إجراءات البحث وضبط الأشخاص المارين المتهمين في قضايا أو المطلوبين لتنفيذ أحكام قضائية صادرة ضدهم في الجرائم السالف الإشارة إليها وغيرها من الجرائم وفقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل طرف .

## مادة (٣)

يتبادل الطرفان المعلومات الهامة ذات الصلة بالجرائم المذكورة التي يتم الإعداد لارتكابها أو التي تم ارتكابها .

## مادة (٤)

من أجل تحقيق التعاون بين الطرفين في مجالات مكافحة الجريمة بصفة عامة يقوم الطرفان بما يلي :

١. تبادل الخبرات في مجال استخدام تقنيات مكافحة الجريمة بالإضافة إلى أساليب ووسائل البحث الجنائي .
٢. تبادل الأبحاث والإصدارات ونتائج البحوث العلمية في المجالات التي تشملها هذه المذكرة بغرض تنظيم واتخاذ إجراءات في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .
٣. تبادل الوسائل والخبرات التي تساعد كل من الطرفين على تدريب رجال الأمن والشرطة .
٤. تبادل المساعدة في مجالات التطوير العلمي والفني للشرطة ووسائل البحث الجنائي والمعدات .

٥. تبادل المعلومات والنظم التشريعية المتعلقة بالأفعال الجنائية التي تقع داخل أو خارج أراضي الطرفين المتعلقة بأي منهما .
٦. تبادل المعلومات الميدانية محل الاهتمام المشترك حول الروابط والصلات بين الجماعات الإرهابية وغيرها من جماعات الجريمة المنظمة في كلا البلدين .
٧. التحديث المتبادل والمستمر للمعلومات حول التهديدات الإرهابية المعاصرة والانحمار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة والمواد الكيماوية والعقاقير ذات الصلة بالجريمة المنظمة والأساليب والإجراءات التنظيمية التي تتخذ لمكافحةها .
- إن التعاون المحدد وفقاً لهذه المذكرة بشأن مكافحة الانحمار في المواد المخدرة والمواد المؤثرة على الحالة العقلية يتعين أيضاً أن تغطي - تنفيذاً للتشريع الوطني ذو العلاقة - المواد الكيماوية الأساسية والسلائف .

#### مادة (٥)

يجوز لأي من الطرفين رفض أي طلب يتقدم به الطرف الأخر كلياً أو جزئياً ، إذا اعتقد أن الطلب يتعارض مع السيادة أو الأمن القومي أو الصالح العام للدولة أو إذا كان تقديمه يشكل تعارضاً مع حكم أو أمر قضائي .

#### مادة (٦)

يتبادل الطرفان عقد اللقاءات وتبادل الزيارات بين العاملين في الأجهزة الأمنية على جميع المستويات ، بهدف تعميق الصلات وتوثيق التعاون .

### مادة (٧)

- ١- على الطرف الطالب للمعلومة وفقاً لمذكرة التفاهم هذه أن يلتزم بضمان سرية المعلومات وعدم نقلها إلى أطراف ثالثة إلا بموجب تفويض تحريري من الطرف مقدم المعلومة ، وإن أي طلب للمعلومة بموجب مذكرة التفاهم هذه يجب أن يتضمن وصفاً مختصراً للأسباب التي تورط الطلب.
- ٢- يتفق الطرفان على أن التفاصيل الحساسة والشخصية المنقولة بموجب مذكرة التفاهم هذه يجب أن تستخدم فقط للأغراض المحددة فيها ويتعين الالتزام بالنصوص المحددة بالاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان ، التفاصيل الشخصية المنقولة وفقاً لأغراض مذكرة التفاهم هذه يجب عدم نقلها إلى أشخاص أو مؤسسات أخرى إلا بناء على تفويض تحريري مسبق من قبل الطرف مقدم المعلومة وذلك وفقاً للنصوص التي بيتهها الفقرة أعلاه .

### مادة (٨)

لا تخل أحكام هذه المذكرة بالحقوق والالتزامات المستمدة من الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو الثنائية التي تكون إحدى الدولتين طرفاً فيها ، وفي حالة وجود أي تعارض يتم تطبيق الاتفاقية أو المعاهدة الأكثر تحميماً للتعاون الأمني الشامل .

### مادة (٩)

إن الجهة المختصة بدولة قطر في تنفيذ مذكرة التفاهم هي إدارة التعاون الدولي بوزارة الداخلية القطرية .  
والجهة المختصة بجمهورية إيطاليا في تنفيذ مذكرة التفاهم هذه هي دائرة الأمن العام بوزارة الداخلية الإيطالية .

وإن كلاً من الطرفين سوف يعلم الطرف الآخر عند تحديد نقطة اتصال وطنية.

#### مادة (١٠)

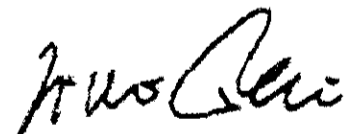
يجوز تعديل أحكام هذه المذكرة أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابة ، وذلك وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل من البلدين.

#### مادة (١١)

تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها ، وتسري أحكامها لمدة خمس سنوات ، وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ، ما لم يرغب أحد الطرفين في إنهاؤها، وذلك بإبلاغ الطرف الآخر بذلك كتابة قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها عبر القنوات الدبلوماسية.

وإشهاداً على ما تقدم قام المفوضان أدناه من قبل حكومتهما بالتوقيع على هذه المذكرة .

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة ..... بتاريخ / / هجرية  
الموافق ١٦ / ٤ / ١٣٠٣ ميلادية من نسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والإيطالية  
والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف يرجع النص المحرر باللغة  
الإنجليزية.

  
عن حكومة جمهورية إيطاليا

  
عن حكومة دولة قطر



informazioni previste dal presente Memorandum d'Intesa dovranno contenere una sintetica esposizione degli elementi che le motivano.

2. Le Parti concordano che i dati personali e sensibili, trasmessi nell'ambito del presente Memorandum d'Intesa siano utilizzati unicamente per gli scopi previsti dal medesimo, conformandosi alle norme previste dalle Convenzioni internazionali in materia di diritti umani. I dati personali possono essere ritrasmessi, sempre per gli scopi del presente Memorandum d'Intesa, ad altre persone o istituzioni unicamente previa autorizzazione scritta della Parte che li ha comunicati, nel rispetto di quanto descritto al comma precedente.

#### Articolo 8

Il presente Memorandum d'Intesa non pregiudica i diritti o gli obblighi derivanti dalle Convenzioni o trattati internazionali o bilaterali di cui sia parte uno dei due Stati.

In caso di conflitto, si applica la Convenzione o il Trattato che realizza di più tutta la cooperazione nel settore della sicurezza.

#### Articolo 9

Per la Repubblica Italiana, la struttura competente per l'esecuzione del presente Memorandum d'Intesa è il Ministero dell'Interno/Dipartimento della Pubblica Sicurezza.

Per lo Stato del Qatar, la struttura competente per l'esecuzione del presente Memorandum d'Intesa è il Ministero dell'Interno/Dipartimento per la Cooperazione Internazionale.

Ogni Parte informa l'altra della designazione di un Punto di Contatto Nazionale.

#### Articolo 10

Le disposizioni del presente Memorandum d'Intesa o qualsiasi testo ad esso relativo possono essere emendate previo accordo reciproco scritto, in conformità alle rispondenti procedure costituzionali applicabili in entrambi i Paesi.

#### Articolo 11

Il presente Memorandum d'Intesa entrerà in vigore alla data dello scambio dei documenti di ratifica, rimarrà in vigore per cinque anni e si rinnoverà automaticamente per un periodo equivalente, salvo denuncia effettuata da una delle due Parti con preavviso scritto, per via diplomatica, di sei mesi dalla data di cessazione.

In fede di che, i sottoscritti Rappresentanti, debitamente autorizzati dai rispettivi Governi, hanno firmato il presente Memorandum di Intesa.

Fatto a Roma il 16.04.2012, corrispondente al.....Anno dell'Egira, in due originali ciascuno nelle lingue araba, italiana ed inglese, tutti i testi facenti ugualmente fede. In caso di controversia, il testo in lingua inglese è quello che prevale.

  
PER IL GOVERNO DELLO  
STATO DEL QATAR

  
PER IL GOVERNO DELLA  
REPUBBLICA ITALIANA

10. reati commessi nei porti, aeroporti e altri varchi,
11. immigrazione clandestina.

#### Articolo 2

Le due Parti rafforzano la cooperazione e si scambiano assistenza reciproca per quanto attiene alla ricerca ed all'arresto dei latitanti e delle persone accusate o perseguite ai fini dell'esecuzione, nei loro confronti, di condanne emanate dai tribunali per i reati sopra citati o altri tipi di reati, conformemente alle procedure interne di ciascuna Parte.

#### Articolo 3

Le due Parti procedono allo scambio reciproco di informazioni importanti relative ai reati succitati, in fase di preparazione o già perpetrati.

#### Articolo 4

Al fine di effettuare la cooperazione reciproca nel settore della lotta contro la criminalità in generale, le due Parti:

1. si scambiano esperienze nei settori relativi all'utilizzo della tecnologia per la lotta ai reati e delle tecniche e mezzi per lo svolgimento delle indagini giudiziarie,
2. si scambiano ricerche, pubblicazioni e risultati della ricerca scientifica condotta nei settori coperti dal presente Memorandum d'Intesa allo scopo di organizzare e preparare le procedure nelle questioni di interesse reciproco,
3. si scambiano mezzi ed expertise per assistere ciascuna delle due Parti nella formazione del personale di sicurezza e di polizia,
4. si scambiano assistenza nei settori dello sviluppo scientifico e tecnico della polizia, delle indagini giudiziarie e delle attrezzature,
5. si scambiano informazioni e strumenti legislativi relativi agli atti criminali che avvengono all'interno o all'esterno del territorio delle due Parti e che sono connessi ad una delle due,
6. si scambiano informazioni operative di interesse reciproco sui rapporti ed i contatti che intercorrono tra i terroristi e gli altri gruppi criminali organizzati presenti in ciascuno dei due Paesi,
7. migliorano continuamente e reciprocamente le informazioni oggetto di scambio e relative alle minacce terroristiche esistenti, al traffico illecito di sostanze stupefacenti e psicotrope pericolose, di sostanze chimiche e droghe connesse alla criminalità organizzata, nonché alle tecniche ed alle procedure organizzative adottate per combattere contro tali reati. La cooperazione prevista nel presente Accordo per la lotta al traffico di sostanze stupefacenti e psicotrope comprende anche - in conformità con la relativa legislazione nazionale - i precursori e le sostanze chimiche essenziali.

#### Articolo 5

Ciascuna delle due Parti può respingere in tutto o in parte qualsiasi richiesta presentata dall'altra Parte, qualora creda che la richiesta sia in conflitto con la sovranità, la sicurezza nazionale o l'interesse pubblico dello Stato o se la richiesta contrasta con un ordine o una sentenza giudiziaria.

#### Articolo 6

Le due Parti procedono allo scambio di riunioni e visite tra il personale degli organi preposti alla sicurezza di tutti i livelli, al fine di rafforzare la cooperazione ed i contatti.

#### Articolo 7

1. La Parte richiedente le informazioni ai sensi del presente Memorandum d'Intesa si impegna a garantire la riservatezza delle stesse e a non cederle a terzi senza l'autorizzazione della Parte che fornisce le informazioni. Tutte le richieste di

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Memorandum d'Intesa  
sulla Lotta alla Criminalità  
tra il il Governo dello Stato del Qatar  
ed Governo della Repubblica Italiana**

Il Governo dello Stato del Qatar, rappresentato dal Ministero dell'Interno dello Stato del Qatar ed il Governo della Repubblica Italiana, rappresentato dal Ministero dell'Interno della Repubblica Italiana, (qui di seguito definiti le due Parti);

Consapevoli dei rapporti di amicizia tra i due Paesi;

Desiderosi di sviluppare tali rapporti;

Ansiosi di potenziare e sviluppare una forma di cooperazione comune nei settori della lotta al pericolo posto dalla proliferazione del terrorismo, criminalità organizzata, traffico illecito di sostanze stupefacenti e psicotrope ed altri reati gravi;

Richiamando la Risoluzione 45/123 dell'Assemblea Generale delle Nazioni Unite del 14 Dicembre 1990 sulla Cooperazione Internazionale nella Lotta al Crimine Organizzato; la Convenzione Unica sulle Sostanze Stupefacenti (New York, 30 marzo 1961), così come emendata dal Protocollo Aggiuntivo (Ginevra, 25 marzo 1972); la Convenzione sul Traffico Illecito di Sostanze Psicotrope (Vienna, 21 febbraio 1971); la Convenzione sul Traffico Illecito di Stupefacenti e Sostanze Psicotrope (Vienna, 20 dicembre 1988); il "Piano Globale d'Azione" (New York, 23 febbraio 1990) redatti sotto l'egida delle Nazioni Unite; e la Convenzione delle Nazioni Unite sulla lotta al Crimine Transnazionale, firmata a Palermo il 13 dicembre 2000;

Hanno convenuto quanto segue:

**Articolo I**

Le due Parti collaborano reciprocamente, nel contesto del presente Memorandum d'Intesa, nei rispettivi ambiti di competenza ed in conformità alle rispettive legislazioni nazionali, nella lotta alla criminalità in generale e nei casi in cui la prevenzione, scoperta e repressione dei reati e dei criminali richiedono un'azione comune tra le autorità competenti dei due Paesi.

Le due Parti collaborano specificamente e procedono a scambiarsi informazioni ed assistenza, conformemente alle rispettive leggi nazionali, nella lotta contro i reati qui di seguito specificati:

1. traffico illecito di sostanze stupefacenti e psicotrope pericolose e loro derivati, sostanze chimiche e droghe connesse,
2. terrorismo,
3. criminalità organizzata,
4. tutti i tipi di contraffazione e falsificazione,
5. tutti i tipi di contrabbando,
6. contrabbando di armi da fuoco, munizioni ed esplosivi,
7. riciclaggio,
8. reati connessi alle carte di credito,
9. reati informatici e su Internet

Article 11

This MOU shall enter into force on the date of exchange of its ratification documents, shall remain in force for five years and is automatically renewed for a similar period unless one of the two Parties desires its termination by informing the other Party in writing of its desire six months before of the date of termination through the diplomatic channels.

In witness thereof, the undersigned representatives, duly authorized by their respective governments, signed this MOU.

Done...at *Rome*...on...*16*...*4*...*2012*...AD, corresponding to .....AH, in two original copies, each in the Arabic, Italian and English languages, all texts being equally authentic. In case of dispute, the English text shall prevail.



ON BEHALF  
OF THE GOVERNMENT OF THE  
STATE OF QATAR



ON BEHALF  
OF THE GOVERNMENT OF THE  
ITALIAN REPUBLIC

#### Article 5

Either of the two Parties can reject totally or partially any request presented by the other Party should it believe that the request conflicts with the sovereignty, national security or the public interest of the state or should the request conflict with a court order or sentence.

#### Article 6

The two Parties shall exchange visits and convening of meetings between the personnel of the security organs at all level in order to strengthen cooperation and contacts.

#### Article 7

1. The Party requesting information under this Memorandum of Understanding shall undertake to ensure its confidentiality and retransmit it to third parties only upon authorization of the Party providing it. Any request for information envisaged by this Memorandum of Understanding shall contain a brief description of the reasons justifying it.
2. The Parties agree that personal and sensitive data transmitted in the framework of this Memorandum of Understanding shall be used only for the purposes envisaged by it and shall comply with the provisions envisaged by International Conventions as regards human rights. Personal data may be retransmitted - for the purposes of this Memorandum of Understanding - to other persons or institutions only by previous written authorization of the sending Party, in compliance with the provisions contained in the paragraph above.

#### Article 8

This MOU shall not prejudice the rights and obligations deriving from the international or bilateral conventions or treaties to which either of the two States is a Party, in case of any conflict shall be applied the convention or treaty that most realizes the comprehensive security cooperation.

#### Article 9

As for the Italian Republic, the structure competent for the execution of this Memorandum of Understanding is the Ministry of Interior / Dipartimento di Pubblica Sicurezza.  
As for the State of Qatar, the structure competent for the execution of this Memorandum of Understanding is the Ministry of Interior / International Cooperation Department.  
Each Party will inform the other of the appointment of a National Contact Point.

#### Article 10

The provisions of this MOU or any of its texts can be amended by written mutual agreement in accordance with the appropriate constitutional procedures applicable in either of the two Countries.

3. organized crime,
4. all types of forgery and falsification,
5. all types of smuggling,
6. smuggling of fire arms, ammunition and explosives,
7. money laundering,
8. credit card crimes,
9. computer and Internet crimes,
10. ports, airports and outlets crimes,
11. Illegal immigration.

#### Article 2

The two Parties shall enhance their cooperation and exchange mutual assistance in the area of search and arrest of accused fugitives or pursued to execute court sentences against them in the above-mentioned crimes and other crimes, in conformity with the internal procedures of each Party.

#### Article 3

The two Parties shall exchange important information related to the said crimes which are under preparation or are already committed;

#### Article 4

The two Parties, in order to realize the cooperation between them in the area of fighting crime in general, shall:

1. exchange experiences in the areas of the use of the technology of fighting crimes and techniques and means of criminal investigation,
2. exchange of researches, publications and results of scientific research in the areas covered by this MOU in order to organize and arrange procedures in matters of mutual concern,
3. exchange of means and expertise in order to assist each of the two Parties to train security and police personnel,
4. exchange of assistance in the areas of the scientific and technical development of the police, criminal investigation and equipment,
5. exchange of information and legislative instruments related to criminal acts that take place inside or outside the territories of the two Parties that are related to either of them,
6. exchange of field information of mutual interest on the connections and contacts between terrorist and other organized crime groups in each of the two Countries,
7. continuous mutual upgrading of information exchanged on existing terrorist threats, illicit trafficking in dangerous narcotic drugs and psychotropic substances, chemical substances and drugs related to organized crime, and the techniques and organizational procedures taken to fight these crimes. The cooperation envisaged in this Agreement to counter trafficking in narcotic drugs and psychotropic substances shall also cover -in compliance with the relevant national legislation- precursors and essential chemicals

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Memorandum of Understanding  
on the Fight against Crime  
between the Government of the State of Qatar  
and the Government of the Italian Republic**

The Government of the State of Qatar represented by the Ministry of Interior of the State of Qatar and the Government of the Italian Republic, represented by the Ministry of Interior of the Italian Republic, (hereinafter referred to as the two Parties);

Being aware of the relations of friendship between the two Countries;

Desirous to develop these relations;

Keen to enhance and develop the form of common cooperation between them in the areas of fighting the danger of the proliferation of terrorism, organized crime, illicit trafficking in narcotic drugs and psychotropic substances, and other serious crimes;

Recalling Resolution 45/123 of the UN General Assembly of 14 December 1990 on International Cooperation in the Fight Against Organized Crime; the Single Convention on Narcotic Drugs (New York, 30 March 1961) as amended by its Additional Protocol (Geneva, 25 March 1972); the Convention on the Fight Against the Illicit Trafficking in Psychotropic Substances (Vienna, 21 February 1971); the Convention on the Fight Against the Illicit Trafficking in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (Vienna, 20 December 1988); the "Global Action Plan" (New York, 23 February 1990) drawn up under the aegis of the United Nations; and the UN Convention on the Fight Against Transnational Crime signed in Palermo on 13 December 2000;

Have agreed as follows:

**Article 1**

The two Parties shall cooperate between themselves, in the context of this MOU, within their respective jurisdictions and in conformity with their respective national laws in fighting crime in general and in the cases where prevention, discovery and suppression of crimes and their perpetrators require a joint action between the competent authorities in the two Countries.

The two Parties shall specifically cooperate and exchange information and assistance, according to their national laws in fighting the following crimes:

1. illicit trafficking in dangerous narcotic drugs, psychotropic substances and their derivatives, chemical substances and related drugs,
2. terrorism,